

الجمهورية التونسية

وزارة العدل

محكمة التعقيب

عدد القضية 20592

تاريخه: 2021/05/05

أصدرت محكمة التعقيب القرار الآتي :

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم بتاريخ
2020/01/06 من طرف الأستاذ "ن. بن ع القا." المحامي لدى
التعقيب.

في حق : "ن. بن ع الل." قاطن ب.....

ضدّ : "ش. ت. و. إ. الت. س." في ش م ق مقرها
الاجتماعي ب.....ينوبها الأستاذ "م. الل." المحامي لدى
التعقيب بتونس

طعنا في القرار الاستئنافي المدني الصادر عن محكمة
الاستئناف بتونس تحت عدد 21138 بتاريخ 2019/11/19
والقاضي نصح: نهائيا بقبول الاستئنافين الأصلي والعرضي شكلا
وفي الأصل بنقض الحكم الابتدائي فيما قضى به بخصوص
التعويض عن الضرر البدني والقضاء من جديد بإلزام المستأنف
ضدها بان تؤدي للمستأنف بذلك العنوان عشرة الافو ستمائة و
ثمانية عشر ديناراً و مليمات 959 وإقرار الحكم الابتدائي فيما

زاد على ذلك وإجراء العمل به وبإعفاء المستأنف من الخطية و
ارجاع معلومها اليه و بحمل المصاريف القانونية على المستأنف
ضدها و برفض الاستئناف العرضي موضوعا

وبعد الاطلاع على مذكرة مستندات الطعن.

وبعد الاطلاع على جميع الوثائق التي أوجب الفصل 185
مم ت تقديمها.

وبعد الاطلاع على رد نائب المعقب ضدها و الرامي
الى طلب رفض التعقيب موضوعا
وبعد الاطلاع على ملحوظات النيابة العمومية الكتابية
والاستماع إلى شرح ممثلها بالجلسة.

وبعد الاطلاع على الحكم المنتقد وعلى كافة أوراق القضية.

وبعد المفاوضة طبق القانون.

صرح بما يلي:

من حيث الشكل:

حيث كان مطلب التعقيب مستوفيا لجميع أوضاعه وصيغه
القانونية لذلك فهو حري بالقبول شكلا.

من حيث الأصل:

حيث تفيد وقائع القضية كيفما أوردتها الحكم المنتقد والأوراق التي انبنى عليها قيام المدعي في الأصل (المعقب الآن) لدى محكمة الدرجة الأولى عارضا بواسطة محاميه أنه تعرض لحادث مرور بتاريخ 2014/10/08 وهو يطلب الاذن بعرضه على الفحص الطبي ثم الحكم له بالغرامات المستحقة

وبعد استيفاء الإجراءات القانونية أصدرت محكمة الدرجة الأولى حكمها عدد 29064 بتاريخ 2017/02/23 قاضيا ابتدائيا بإلزام المدعى عليها في ش م ق بأن تؤدي للمدعي في حق ابنه القاصر "ن."

1- 3171.886 عن الضرر المعنوي والجمالي.

2- 150,000 د لقاء أجره الاختبار الطبي.

3- 44.760 د معلوم محضر استدعاء للجسنة 4-

400.000 د اجرة المحاماة.

و الاذن بتأمين المبالغ المحكوم بها لفائدة القاصر و برفض الدعوى فيما زاد على ذلك

فاستأنف المدعي في الأصل بواسطة محاميه الحكم الابتدائي

وبعد استيفاء الإجراءات القانونية والترافع في القضية

أصدرت محكمة الدرجة الثانية قضاءها على النحو المضمن.

فتعقبه الطاعن بواسطة محاميه الذي نعى عليه ما يلي:

1/ خرق أحكام الفصل 127 من مجلة التأمين:

بمقولة أن محكمة القرار المنتقد اسات تطبيق القانون لما ردت

طلب التعويض عن الضرر المهني لصغر سن المتضررو

خالفت بذلك القانون الذي لم يربط الضرر المهني بالسن وأن محكمة الحكم المطعون فيه لما قضت على النحو الذي صدر به حكمها تكون قد خرقت القانون وخاصة أحكام الفصل 127 من مجلة التأمين وجاء حكمها ضعيف التعليل ومحرفا للوقائع بما يجعله مستوجبا للنقض

2/ هضم حق الدفاع

قولا ان محكمة القرار المنتقد اهملت طلب المعقب لديها تعويضه عن اجرة رقيم الاستدعاء لديها و اجرة المحاماة وهو ما يعد هزما لحق الدفاع موجب للنقض

لذا فهو يطلب قبول التعقيب شكلا وأصلا ونقض الحكم المطعون فيه مع إحالة القضية على محكمة الاستئناف بتونس للنظر فيه مجددا بواسطة هيئة قضائية أخرى.

حيث ردّ الأستاذ "ال.ل." في حق المعقب ضدها بان القرار المنتقد جاء معللا بخصوص التعويض عن الضرر المهني ذلك ان سن المتضرر لا تسمح له بالعمل طبقا لاحكام الفصل 134 من مجلة الشغل و بخصوص المصاريف فانه يحق للمعقب المطالبة بها بصفة مستقلة وهو موقف استقر عليه فقه القضاء

ولذا فهو يطلب رفض التعقيب أصلا إن قبل شكلا.

المحكمة

أولا- عن المطعن المأخوذ من سوء تطبيق الفصل 134 م ت

حيث اقتضت أحكام الفصل 134 من مجلة التأمين انه يحتسب التعويض عن الضرر المهني طبقا لأحكام الفصل 127 من هذه المجلة ويجب أن يتم التنصيص على وجود هذا الضرر ودرجة تأثيره على النشاط المهني للمتضرر ضمن التقرير الذي يحرره الطبيب المشار إليه بالفصل 138 من هذه المجلة ويتم تحديد المبلغ الجملي للتعويض على أساس نسبة من الخسارة الفعلية في الدخل السنوي وفقا لسلم درجات يأخذ بعين الاعتبار سن المتضرر درجة تأثير الضرر على نشاطه المهني وذلك على نحو الجدول التابع للفصل المذكور ، كما اقتضى الفصل 127 من ذات المجلة انه يحتسب التعويض عن الأضرار التي تلحق المتضرر نتيجة العجز المؤقت أو الدائم عن العمل أو التي تلحق من يؤول إليهم الحق عند الوفاة على أساس الخسارة الفعلية في الدخل التي تقاضاه المتضرر خلال السنة السابقة لتاريخ الحادث والمصرّح به إلى مصالح الاداءات.

وحيث من المسلم به قانونا وفقها وقضاء "ان المشرع لم يشترط اشتغال المتضرر الفعلي وان مقاييس تحديد الضرر المهني ليست في ممارسة عمل زمن حصول الحادث وانما فيما ينقص من قدرة المتضرر من ممارسة لنشاط مهني وانه ولئن أوجب الفصل 134 م ت التنصيص على وجود الضرر المهني ودرجة تأثيره على النشاط المهني للمتضرر صلب التقرير الذي يحرره الحكيم المنتدب الا ان المشرع لم يحدد تعريفا قانونيا للضرر المهني وفي غياب ذلك ، يمكن انطلاقا من خصائصه تعريفه بكونه الضرر اللاحق بالمتضرر مباشرة من الحادث ألحق به عجز بدنيا دائما أفقده القدرة على ممارسة نشاطه المهني أو أعاقه عن إمكانية التدرج المهني العادي أو كان بإمكانه التأثير على قدراته الوظيفية في المستقبل باعتبار انه يجوز دوما تعويض الضرر المحقق على خلاف الضرر الاحتمالي" (قرار تعقيبي مدني صادر عن الدوائر الالمجتمعة تحت ع4859.2013دد بتاريخ

(2016/1/28)

وحيث بات جليا أن التعويض عن الضرر المهني يقوم على مبدأ أساسي يهدف إلى إرجاع المتضرر إلى الحال التي كان عليها مباشرة قبل وقوع الحادث حتى لو لم يكن مباشرا لنشاط مهني قبل الحادث وبالتالي فهو لا يشترط التعويض عنه ممارسة مهنة فعلية

وانما يعتمد عنصر تأثير الضرر على النشاط المهني قياسا مع ما كانت عليه قبل تعرضه للحادث

وحيث تبعا لذلك فان وان محكمة الحكم المطعون فيه لما اعتبرت ان المتضرر الذي يقل سنه عن الثمانية عشر عاما ليس له الحق في الشغل طبقا لقانون الشغل و لا يستحق تعويضا عن الضرر المهني تكون قد اساءت تطبيق القانون و تعين نقض قرارها

ثانيا - عن المطعن الماخوذ من هضم حقوق الدفاع :

حيث ولئن كانت المحكمة غير مطالبة بالجواب عن كافة الدفوع التي تثار لديها الا انها تكون ملزمة بالرد على الدفوعات الجوهرية التي لها تأثير على وجه الفصل .

وحيث تمسك نائب المستشارين ضمن مستندات طعنه بطلب تعويضه عن مصاريف الاستدعاء و اجرة المحاماة لدى الطور الاستئنافي

وحيث لم تجب ان محكمة القرار المطعون فيه عن هذا الدفع سلبا او ايجابا وفي ذلك هضم لحقوق الدفاع يعرض حكمها للنقض من هذه الناحية .

ولهذه الأسباب

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا وأصلا ونقض القرار المطعون فيه وإحالة القضية على محكمة الاستئناف بتونس لإعادة النظر فيها مجددا بواسطة هيئة أخرى وإعفاء الطاعن من الخطية وارجاع معلومها المؤمن اليه

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى بجلسة يوم الاربعاء 2021/05/05 الدائرة المدنية
الثالثة برئاسة السيدة نعيمة رحيم وعضوية المستشارين السيدتين نورة النوري وعبير
الخليفي بمحضر المدعي العام السيد كريم المهدي ومساعدة كاتبة الجلسة السيدة سنية
العبداوي

و حرر بتاريخه

وحرر في تاريخه